

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٢٥ يوليو ٢٠٠١

النائب البلجيكي كيكونبورن لـ الشرق الأوسط: شارون سأل وزير الخارجية عن وضع السجون عندنا

بيروت: سناء الجاك

قال النائب البلجيكي السيناتور فانسان فان كيكونبورن أن الوزير والنائب الليناني السابق الياس حبيقة هو الأداة التي استخدمها شارون لتنفيذ مجزرتة في صبرا وشاتيلا (في ضاحية بيروت الجنوبية) عام 1982، وطالب بأن تشر حبيقة الأدلة والمستندات التي قال أنه يملكها وتبرئه.

وكيكونبورن يزور لبنان برفقة الطبيب ادوارد دو سوتار الذي كان المبادر إلى رفع الدعوى ضد رئيس الحكومة الإسرائيلي ارييل شارون بتهمته ارتكاب مجزرة صبرا وشاتيلا، وذلك بهدف القيام بجولة مستدانية على مكان المجزرة والاستماع إلى شهادات من الذين عايشوها وكانوا ضحايا وتعذبوا من جرائمها. وقد أجريا مقابلات مع بعض المسؤولين اللبنانيين والفلسطينيين في لبنان والمهتمين بهذا الملف، والتقى المفوض في المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان عند السلام عقل وتسلم منه نسخة من «الكتاب الأسود» الذي اعطته المنظمة ويتضمن المجازر الإسرائيلية في القرن العشرين.

وقال الطبيب دو سوتار للشرق الأوسط: «كنت في زيارة لبرلين عندما ارتكب شارون مجزرة عام 1982. ولاحظت ان ما حصل هو جريمة حرب، لكن القوانين في بلجيكا في ذلك الوقت لم تكن قد سنت بعد لتستطيع كيمواطنين عابدين ان يرفع ضد دعوى قضائية. لكن الأمر ممكن حالياً بفضل القانون الصادر عام 1993

والمعدل عام 1999 ليشمل المجازر. ربما كان على العرب والفلسطينيين المبادرة إلى رفع الدعوى. لكننا كاوروبيين لم ننتظر. وكما حوكم بينوشيه وميلوشيفيتش يجب ان يحاكم شارون لأنه ارتكب جريمة حرب عالمية. وأشار دو سوتار إلى ان الأمر ليس سهلاً لأن اللوبي الصهيوني له شأنه في بلجيكا وفرنسا وألمانيا. لكن الوقت حان لانصاف اصحاب الحق في التاريخ، فالصهيونية تخارب العالم بحجة عدائه للسامية، ونحن نحاسب الاسرائيليين وفق معاييرهم ولا ننسى حقوق العرب كموطنين من الدرجة الثانية في أوروبا».

أما النائب البلجيكي كيكونبورن فقد أوضح ان الدعوى

رفعت في 18 يونيو (حزيران) الماضي وبعدها بأيام بسارع وزير الخارجية البلجيكي لويس ميشال إلى المطالبة بتعديل القانون. مع انه كان من الذين صوتوا على اقراره. وقال: «تسرت عبر اللوبي الصهيوني نقاشات حادة في البرلمان لكن القانون لم يتغير حتى الآن لأن عدداً كبيراً من النواب صرحوا ان القانون ليس قضية سياسية ليعدل كما يطلب لبعض اصحاب المصالح. ففي العام الماضي حوكم أربعة روانديين بسبب مجازر ارتكبوها في بلادهم، وتراوحت الأحكام بالسجن من 10 إلى 20 عاماً. والآن سيبدو الهدف من تغيير القانون مراعاة شارون، وان عدل تصبح العدالة البلجيكية بقانونين وقوانين. وأمل كيكونبورن أن يتمكن مع من يشاركه الرأي من الضغط للحؤول دون تعديل القانون كما تمنى ان تتحقق نتائج ايجابية على صعيد ادانة شارون. ولفت كيكونبورن إلى «ان عشرة محامين خاصين لرئيس الحكومة الإسرائيلي جاؤوا إلى بروكسل الأسبوع الماضي بحجة الاطلاع على الملف. كما ان اللوبي الصهيوني تحرك عبر وزير الخارجية البلجيكي لويس ميشال الذي التقى شارون في فرنسا، ورفض هذا الأخير الوقوف

امام الكاميرا معه الا انه بساله عن وضع السجون في بلجيكا، مستفسراً ما اذا كانت مريحة أم لا. وطرح الوزير ميشال موضوع تغيير القانون على شارون من دون أن يعده بأي شيء».

ونفى كيكونبورن ان يكون الوزير السابق الياس حبيقة الذي حملته لجنة كاهانا الاسرائيلية مسؤولية المجزرة قد رفض لقاءه، موضحاً أنه لم يستطع مقابلته لضيق الوقت، مضيفاً «ان حبيقة هو الأداة التي استعملها شارون لتنظيف مخيم صبرا وشاتيلا من الفلسطينيين، وان كانت لديه ادلة ومستندات تبرئه كما قال قبل فترة وجيزة، فعليه ابرازها. فانا قرأت نص الدعوى وقررات شهادتنا في ضحية من ضحايا صبرا وشاتيلا وحين شاهدت الصور، ذكرني الأمر بمراحل مخيفة في التاريخ».

واكد كيكونبورن «ان البراهين متوفرة لادانة شارون في هذه الدعوى وعلينا ان نصف الضحايا ونمنحهم حقوقهم، وحتى لو حصل اتفاق سلام فعلي بين الاسرائيليين والفلسطينيين لن تنتهي القضية، لان الحق العام لا يمكن تجاهله، هناك جريمة حرب ويجب المضي قدماً في هذه الدعوى».

وعن توقيت رفع الدعوى قال

كيكونينورن «حين أنتخب شارون رئيساً للحكومة أحدث الأمر صدمة لدى فئة من الأوروبيين وكانت الدعوى» وعن ردات الفعل حيال الدعوى المقامة على شارون قال كيكونينورن «اعتقد ان التصريحات الإسرائيلية حول القانون البلجيكي المخالف للقوانين العالمية يذكركم بالقانون الإسرائيلي الصادر عام 1950 والقاضي بمحاكمة كل من يرتكب جريمة حرب او مجزرة بحق أحد الشعوب. وقد اجبت على اليهود الغاضبين، الذين أرسلوا لي غضبهم بالبريد الإلكتروني، بان الجميع تحت القانون بمن فيهم شارون». وعن الهدف من تسمية هذه القضية التي تتعلق بمجموعة لا علاقة فعلية لتائب في البرلمان البلجيكي بها قال كيكونينورن: «اشعر بأنني ومن خلال إمكاناتي المتواضعة ككاتب، استطيع ان اقدم دعماً لمجموعة مظلومة، كذلك اشعر بالفخر حين اتمكن من ان اقدم دليلاً للعالم اجمع ان الاسرائيليين ليسوا ضحايا كما يريدون دائماً وان العرب مجرمون كما يشيعون. فقد حان الوقت لقلب الأدوار واطفال الانتفاضة خير دليل على ما يقال في هذا المجال. وعلى منظمة الأمم المتحدة ان تقوم بدورها وتعيد الى الفلسطينيين ارضهم وبيوتهم».